

تقد صام ثلاثة ايام وسبعة اذ فرغ من الحج وعند المالكية انه ثلاثة ايام  
بذنية او غير ذنبتا صفة الاخيثة نذبح بعينه في الحج وسبعة اذ ارجع من بين يديه  
مكة او غيرها وعند المالكية انه ثمانية ايام او سبع بذنية او سبع بقية صفتها  
صفة الاخيثة نذبح بالبراءة ايام الحج وبعد ايام الخندق قضا ونذبح في اللحم  
عليها سكين اللحم ولدا ان يكلم منها فان تقد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة  
اذ فرغ من الحج **فصل** في الحج على البحر مستحب في سنة حكاما بعد ما  
سوا كان محيطا او غيره من غير خدر بانفاق الريبة والحجر عليه من غير خدر  
بانفاقهم من الدفن بلبس الحنيط التمام على ذنبة او على قدر عضو منه  
كالقبض والقبض والحجين والكسور والالباب ودرع النرد وسهمه  
وبحجر عليه لا شافية والمالكية والحنابلة ليس لفتيان ان لم يدخل يد  
في كفة ويجب بلبس كذلك القديمة ومذهب الحنفية انه لا يجوز لبسه لذلك  
ولا يثب عليه ولدان يردى بالشيء المحيط الركين على البس بلبسها وباللباس  
ويجوزها طاقين وثلاثة اى كثر بانفاق الريبة ولدان يلقي على القبض والذرة  
ويجوزها وهو مفضل اذ كان لا يعيد لبسه اذ اقام بانفاقهم ولدان  
يتقلد السيوف لضرورة وتجر ضرورة ويلبس الخاتم عند الشافعية  
والحنفية وعند المالكية خلافا في لبس الخاتم وفي تقليد السيوف لغير  
ضرورة وعند الحنابلة انه لا يتقلد السيوف لغير ضرورة ولا يجوز عند  
الشافعية

الشافعية والمالكية والحنابلة متروكة الرجل بالذرة والذرة والذرة  
ويحرم عند الحنفية وعند الشافعية انه يجوز للحجر ان يعقل الذرة  
ويشاع عليه حنيطا وان يفرط في برد اية في انزاره ولا يجوز عندهم  
حصصا عند الذرة ولا نذره في انزاره ولا يجوز عندهم عند الذرة ولا  
اسره ولا ان يجلد بخلاف او مسدة او يربط حنيطا في طرفه ثم يربط  
في طرفه الاخر وعند الحنفية انه يجوز ان يعقل الذرة ويحمله في الاصل  
فان فصل فلا يثب عليه وكذا يكره عندهم ان يفرط اطاره من اية في انزاره  
او يخلط اطرافه من اية او يشد الذرة والذرة ويجعل او غيره فان فعل  
فلا يثب عليه ومذهب المالكية انه لا يجوز عند الذرة ولا يجوز عند الذرة  
والذرة ولا تحليل شي ولا غير اطرافه في انزاره قالوا ويجوز ان يشد  
وسطه بعمامة او جبل ولا يفقد ما يدخل بهما من قبض ولا يجوز  
عند المالكية الاستغلال في الحمار او شبهها بما يبسه من لبسها  
فان فعل اقتدا وكذا مذهب الحنابلة **وقال** الشافعية والحنفية  
ان ذلك جائز هذا حكم الرجل ولما المراد فسترسها او يربطها  
سوي الوجه فانه يجوز ستره وتوسيطه من بايسر من ثياب او غيره  
ويحرم سترها بقفا او نحوه عند الشافعية والمالكية والحنابلة  
خلافا للحنفية وسببها ان تلبس المصانبة والقميص بالسلطاق